

التوجيه الصوتي للأحاديث النبوية عند ابن مالك الأندلسي « درامة في كتابه : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح »

نبيلة قريني

جامعة 8 ماي 1945 - قالمة

الملخص:

يسعى هذا العمل إلى تتبع صور التوجيه الصوتي للأحاديث النبوية المُشكِّلة (الصعبة) الواردة في صحيح البخاري، حيث حاول ابن مالك أن يوجِّهها صوتياً، و صرفياً، ونحوياً كي يجعلها موافقة للقواعد النحوية المشهورة ولو بوجه. واختيارنا للتوجيه الصوتي إنما لكونه متصلًا بواقع الاستعمال اللغوي. ومن أهم صور التوجيه الصوتي التي اتبعها، التوجيه وفق علتي التخفيف والاستئصال، وعلّة الإتياع، والإبدال، وعلّة الجوار، وعلّة المشاكلة.

الكلمات المفتاحية : الأحاديث المشكِّلة، التوجيه الصوتي، علتا التخفيف والاستئصال، علّة الجوار، علّة الإتياع، علّة الإبدال والإدغام.

Résumé:

Nous essayons à travers ce travail de suivre les aspects de l'orientation phonétique des paroles prophétiques difficiles contenues dans le Sahih Bukhari, où Ibn Malik a essayé de les diriger vocalement, morphologiquement, et grammaticalement afin de les rendre conforme aux règles communes.

On a opté pour l'orientation phonétique parce qu'elle est relié à l'utilisation linguistique. Parmi les aspects les plus importantes de l'orientation phonétique que Ibn Malik a adopté: l'orientation selon l'atténuation, Al istithkal, la juxtaposition, l'addition, la substitution, et l'inclusion.

Mots clés: les paroles prophétiques difficiles, l'orientation phonétique, l'atténuation, Al istithkal, la juxtaposition, l'addition, la substitution, et l'inclusion.

Abstract:

We try through this work to follow the aspects of the phonetic orientation of the difficult prophetic words contained in the Sahih Bukhari, where Ibn Malik tried to direct them vocally, morphologically, and grammatically in order to make them conform to common rules.

We opted for phonetic orientation because it is connected to linguistic use. Among the most important aspects of the phonetic orientation that Ibn Malik adopted for: orientation according to attenuation, Al istithkal, juxtaposition, addition, substitution, and inclusion.

Key words: difficult prophetic words, phonetic orientation, attenuation, Al istithkal, juxtaposition, addition, substitution, and inclusion.

أولاً : عناية العلماء بالحديث النبوي والمؤلفات المتعلقة به:

يعدّ الحديث النبوي الشريف -باعتباره جزءاً من السنة النبوية- المصدر الثاني من مصادر الفقه الإسلامي. وقد اكتسب الحديث النبوي هذه الأهمية من حيث كونه تابعا للقرآن؛ فيكون إما « مؤكداً لمعناه، أو مخصصاً لعامه، أو مقيّداً لمطلقه، أو مفصلاً لمجمله، أو آتياً بأحكام مستقلة عنه»⁽¹⁾. لأجل ذلك حظي باهتمام الدارسين منذ بداية تدوينه على عهد الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز وبأمر منه، فكثرت بذلك علوم الحديث، وتعددت الجوانب التي يدرس منها، فنجد من تلك العلوم: علم مصطلح الحديث، وعلم علل الحديث، وعلم غريب الحديث، وعلم مختلف الحديث، ومشكله. وعلم غريب الحديث وتأويل مشكله من أهم العلوم التي اهتمت بدراسة الحديث من حيث ألفاظه ومعانيه، فكثرت بذلك المصنفات والتأليف في هذين العلمين من أرباب المهتمين بالحديث، واللغويين على حد سواء.

(أ) وأما غريب الحديث: « فهو عبارة عما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة عن الفهم لقلة استعمالها»⁽²⁾.

وما تجدر الإشارة إليه أن حديث الرسول (صلى الله عليه و سلم) لم يكن غريباً على الأمة العربية في صدر الإسلام، ولا في عهد الصحابة، ولا عصر التابعين حتى دخول الأعاجم فاستحال اللسان العربي أعجمياً، فلمّا

أعضل الءاء ألهم الله سبحانه وءعالى جماعة منه أولي المعارف إلى هذا الشأن طرفاً من عنايتهم، فشرعوا في دراسة حديث رسول الله (3).

وئوالء الءصانيف منذ القرن الءالء للهجرة، وطيلة ما ءلاه من القرون، ءءى بلغت المصنفاء في هذا المجال "ءمانين" مصنفاً (4). أشهرها: غريب الءديث لأبي عبيء (224هـ)، غريب الءديث لابن قءيبة (267هـ)، غريب الءديث للءطابي (388هـ)، غريب الءديث للهروي، الفائق في غريب الءديث للزمخشري، النهاية في غريب الءديث والأثر لابن الأثير (606هـ).

(ب) كءب ءأويل مشكل الءديث: مُشكل الءديث، ويُعرف أيضاً بـ: مُءءلف الءديث، واختلف الءديث، وءلفيق الءديث (5). وهو علم يءناول الأحاءيث الءي ظاهرها الءعارض من ءيء الجمع وءءوفيق بينهما؛ إمّا بءقبيء مءلقها، أو بءءصيص عامّها. أو بءملها على ءعءء الءاءءة الءي ءاء من أءلها الءديث، أو غير ذلك، كما يءناول أءيانا بيان ءأويل ما يشكل من الءديث، وإن لم يعارضه ءءيء آءر، فيءفع إشكاله ويوضء ءقيقءه (6).

ويعرف أيضاً بأنه علم يءرس الآثار المروية عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وما ءاء مناقضا لها في الظاهر من آية أو ءءيء، أو غير ذلك مما هو ظاهر، ومءءبر، أو فيها ألفاظ، ومعانٍ لا ءعلم عنء كءير من الناس (7).

وءظهر أهميته في رءء ءعوى ءعارض النصوص، وءصاءم الأخبار الءي أءارءها بعض الفرق، وأصءاب الشبهاء، وءفع الءءاقض عن كلامه (صلى الله عليه وسلم) ءءى يءمئن المكلف إلى أحكام الشرع (8).

ومءال هذه الأحاءيث ما ذكر ابن قءيبة من أن أصحاب الشبهاء اءعوا الءءاقض في قولي رسول الله (صلى الله عليه وسلم): « الماء لآ

يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ»⁽⁹⁾ وقوله: « إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلْ نَجَسًا »⁽¹⁰⁾ فقالوا هذا دليل على أن ما لم يبلغ قلتين محل للنجس، وهذا خلاف الحديث الأول. فرد ابن قتيبة دعوى هذا التناقض يقول: « ونحن نقول إنه ليس بخلاف الأول، وإنما قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): (الماء لا ينجسه شيء) على الأغلب، لأن الأغلب على الآبار والغدران أن يكثر ماؤها، فأخرج الكلام مخرج المخصوص، ثم بين لنا بعد هذا بالقلتين مقدار ما تقوى عليه النجاسة من الإناء الكثير الذي لا ينجسه شيء»⁽¹¹⁾.

والتأليفات في تأويل مشكل الحديث كثيرة أهمها: كتاب اختلاف الحديث للإمام الشافعي (204هـ) وهو أول ما صنّف في هذا العلم، اختلاف الحديث للإمام أبي أحمد الأزدي (217هـ)، وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة الدينوري (217هـ)، مختلف الحديث للطبري (310هـ)، ومشكل الآثار للإمام أبي جعفر الطحاوي (321هـ)، وما إلى ذلك من المصنفات.

جـ) كتب إعراب الحديث : يقصد بها المؤلفات التي عُنت ببيان وجوه إعراب الأحاديث التي قد يبدو ظاهرها مخالفا للقواعد النحوية، وذلك بالتماس أوجه صواب تخرج إليها، والاستشهاد على صحتها بشواهد لغوية أخرى من القرآن، وكلام العرب.

وقد تأخر اهتمام النحاة، واللغويين بإعراب الحديث - على عكس عنايتهم بإعراب القرآن منذ زمن مبكر- إلى بداية القرن السابع للهجرة، حيث يظهر أول كتاب في إعراب الحديث هو "إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث" للعكبري (616هـ).

ولئن تعددت المؤلفات في إعراب القرآن وكثرت، فإننا في مقابل هذا لم نحظ في إعراب الحديث إلا بثلاثة كتب وهي: كتاب العكبري الذي سبق

ذكره، وقد وضعه على جامع المساند لابن الجوزي رحمه الله⁽¹²⁾. وكتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك الأندلسي (672هـ)، اعتمد فيه على صحيح البخاري، وكتاب عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد للسيوطي (911هـ).

تضم هذه المؤلفات توجيهها صوتياً وصرفياً ونحوياً لكثير من الأحاديث التي رميت باللحن لمخالفتها الشائع من القواعد، والأحكام النحوية، وبذلك أعادت هذه المؤلفات الثقة، والاطمئنان لنفوس الدارسين لكلامه (صلى الله عليه وسلم) ولا سيما وأن النحاة قد وقفوا من الاستشهاد بالحديث النبوي موقفاً سلبياً؛ حيث أقلوا منه، ولم يعتدوا به في تأصيل قواعدهم إلى أن أصل ذلك ابن مالك الأندلسي؛ إذ خالف مذهب الجمهور، واتخذ الحديث أصلاً بنى عليه كثيراً من الأحكام النحوية غير المعروفة عند القدامى، وافتتح بذلك باب النقاش في مسألة الاستشهاد بالحديث على مصراعيه لمن جاؤوا بعده.

ثانياً: كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك الأندلسي.

وهو ثاني مؤلف في إعراب الحديث لصاحبه جمال الدين محمد بن مالك الأندلسي (672هـ)، هذا النحوي الجليل الذي بلغ الغاية في علوم عديدة. وأكثر ما اشتهر به من مؤلفاته: الألفية في النحو، وكتاب التسهيل. إلا أن كتاب إعراب الحديث هذا لا يقل قيمة عن سائر مؤلفاته، بل إنه هو الذي فتح له الطريق للانتفاع من الحديث في ميدان النحو.

يضمّ كتاب "شواهد التوضيح، والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" توجيهها صوتياً، وصرفياً، ونحوياً لما يربو عن مائتي حديث يخالف ظاهرها الشائع من الأحكام الصرفية، والنحوية.

والذي حدا ابن مالك إلى وضعه هو أن الشرف اليونيني - وهو أحد الأعلام المعتمدين بالحديث في عصر ابن مالك- قام بتصحيح نسخ صحيح البخاري التي توفرت لديه ، ووجد فيما حققه هذه الأحاديث المشكلة، فطلب إلى ابن مالك أن يصحّحها له ففعل، وكان تصحيحه لها في مجالس علنية حضرها علماء كثر⁽¹³⁾. وفي تصحيحه لهذه الأحاديث لم يرّم ابن مالك أيّ حديث بالخطأ واللحن، وإنما التمس لها شواهد من القرآن، وكلام العرب شعره، ونثره تثبت صحتها، وموافقتها للعربية ولو بوجه. بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك؛ حيث اتخذ كثيراً من الأحاديث أصلاً بنى عليه أحكاماً غفل عنها جمهور النحاة، أو خصّوها بالضرورة، أو عدّوها من الشاذ الذي لا يسوغ القياس عليه⁽¹⁴⁾.

ويظهر من خلال الكتاب براعة صاحبه في توجيه الأحاديث المشكلة على أوجه متعددة تجعلها كلّها صحيحة. وتوجيهه للأحاديث كان في المستويات اللغوية الثلاثة: الصوتي، والصرفي، والنحوي.

ثالثاً : التوجيه الصوتي للأحاديث النبوية عند ابن مالك :

التوجيه مصطلح ابن مالك في تصحيح الأحاديث النبوية الشريفة. وهو أسلوب يتبعه النحاة عموماً في تعاملهم مع النصوص اللغوية التي يبدو ظاهرها مخالفاً للأحكام النحوية الشائعة. ومعنى التوجيه أن يجد للشاهد

اللغوي الذي يبدو ظاهره مخالفاً للأحكام النحوية المشهورة وجهاً يخرج إليه في العربية.

وأقصد بالتوجيه الصوتي اتباع تعليلاته الصوتية في توجيه الأحاديث النبوية؛ فالتعليل إحدى الآليات التي اعتمدها ابن مالك في تصحيح الأحاديث النبوية المشككة، وإنما قصدنا العلل الاستعمالية المرتبطة بالجانب الاستعمالي للغة، لا تعليلاً لأحكام نحوية.

وأكثر هذه العلل واردة لدى النحويين في تعاملهم مع النصوص اللغوية، ومن هنا فمرتکز هذه الدراسة ما أثبتته النحاة المتقدمون أكثر من اعتماد دراسات المحدثين في مجال الصوتيات.

1- علنا التخفيف والاستئقال:

تعدّ هاتان العلتان من أبرز العلل الصوتية؛ إذ تقومان على أساس إحساس فيزيائي مفاده أن بعض الكلمات والتراكيب يصعب نطقها بصورة معينة فتستبدل هذه الصورة بصورة أخرى أكثر سهولة، ولا يتم هذا الاستبدال تحت إشراف العقل، بل يتم ألياً دون وعي المتكلم⁽¹⁵⁾. وتتلازم هاتان العلتان تلازماً ظاهراً، فما يتقل نطقه يُعدّل به إلى التخفيف، وغالباً ما تطلب الخفة عند التقل، فهما على حد قول تمام حسان: «وجهان لعملة واحدة»⁽¹⁶⁾.

وترتبطان بمبدأ الاقتصاد اللغوي؛ إذ تتأسسان على مسلمة مفادها أن الإنسان يسلك في نطقه أيسر السبل، وأقلها جهداً، ولذلك فإن النطق يتغير تبعاً لذلك من التقل إلى الخفة⁽¹⁷⁾.

ومن دواعي النقل التي تقتضي التخفيف: توالي الأمثال، وعدم الانسجام الصوتي. وأما توالي الأمثال فقد يكون لتوالي حركات متشابهة، أو حروف متشابهة، أو متقاربة في المخرج؛ إذ تعتبر كالمتشابهة⁽¹⁸⁾. وأكثر وسائل التخفيف: الحذف والإدغام والإبدال؛ فقد يحذف الحرف مصدر النقل، أو يدغم في غيره، أو يبدل منه حرف آخر، وكذلك الحركة تحذف أو تستبدل بحركة مناسبة، بل قد يحذف الحرف دون أن يُرد ذلك إلى توالي الأمثال، وعدم التجانس بين الأمثال، بل لمجرد التخفيف فحسب⁽¹⁹⁾. ومن صور توجيه الأحاديث النبوية وفق هاتين العلتين نذكر:

أ) حذف الحرف لتوالي المثليين : وجاء ذلك في توجيه ابن مالك قول عقبة ابن عامر للنبي(صلى الله عليه وسلم): « إِنَّكَ تَبَعْنَا فَنَنْزِلُ بِقَوْمٍ نَا يَقْرُونَا »⁽²⁰⁾، وكذا قول مسروق لعائشة رضي الله عنها: « لِمَ تَأْذَنِي لَهَا؟ »⁽²¹⁾، وقول بعض الصحابة: « وَأَصْبَحُوا يُعَلِّمُونَا كِتَابَ اللَّهِ »⁽²²⁾.

ففي هذه الأحاديث إشكال ظاهر وهو حذف نون المضارع من الأفعال: " يَقْرُونَا، تَأْذَنِي، وَيُعَلِّمُونَا " مع عدم وجود موجب لحذفها فكلها أفعال مضارعة مرفوعة، فالأصل ثبوت النون، وكان القياس أن يقال: يقروننا، وتأذنين، ويعلموننا.

والوجه في حذف هذه النون بحسب ابن مالك إنما هو تخفيفاً لتوالي الأمثال⁽²³⁾: نون المضارعة، ونون الوقاية.

ب) حذف الحرف تخفيفاً فحسب: نحو ما ورد في توجيه ابن مالك قول ابن عباس والمسور بن مخرمة وآخرين لرسولهم إلى عائشة يسألونها عن الركعتين بعد العصر : « بَلَّغْنَا أَنَّكَ تُصَلِّيهِمَا »⁽²⁴⁾.

فكان القياس أن يقال: "تصلينهما"؛ إذ لا موجب لحذف النون علامة رفع الفعل المضارع، فإنما كان الحذف هنا لمجرد التخفيف⁽²⁵⁾.

ومن حذف النون لمجرد التخفيف ما رواه البغوي من قول النبي (صلى الله عليه وسلم): «لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تَحَابُّوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا»⁽²⁶⁾.

والأصل في هذه الأحاديث أن يقال: "تُصَلِّينَهُمَا"، و"تَدْخُلُونَ" و"لَا تُؤْمِنُونَ" فهي أفعال مضارعة مرفوعة و"اللام" في لا تدخلون، ولا تؤمنون نافية لا تعمل، ومن ثم فالأصل أن تثبت النون علامة للرفع، وحذفها من هذه الأفعال إنما كان لمجرد التخفيف.

ومن صور حذف الحرف لمجرد التخفيف ما ذهب إليه ابن مالك في تحقيقه لفظ "كن" في أمر الرسول (صلى الله عليه وسلم) عمر - رضي الله عنه - ببناء المسجد قال: «كِنَّ النَّاسَ فِي الْمَطَرِ وَ إِيَّاكَ أَنْ تُحَمَّرَ أَوْ تُصَفَّرَ فَتَفْتِنَ النَّاسَ»⁽²⁷⁾.

قال ابن مالك: فالأصل في (كن) أكنَّ «وحذفت الهمزة تخفيفاً كما حذفت في: يا بَا فُلَانٍ، وَلَا بَا لَكَ»⁽²⁸⁾.

ج) التخفيف بحذف الحركة: من حذف الحركة لمجرد التخفيف ما ذهب إليه في توجيه قول الرسول (صلى الله عليه وسلم): «قُومُوا فَلِأَصْلِي بِكُمْ»⁽²⁹⁾.

يرى ابن مالك أن الوجه في ثبوت الياء ساكنة في: "لأصلي" أن اللام التي اتصلت بالفعل "لام كي" وسكنت الياء تخفيفاً⁽³⁰⁾؛ أي إن الفعل منتصب بكي مضمر بعد اللام، والقياس أن يقال: لأصلي بفتحة فوق الياء علامة للنصب، وإنما سكنت الياء لمجرد التخفيف.

(د) **علة الإبدال**: الإبدال ظاهرة لغوية منتشرة في اللغة العربية، تحدث نتيجة التجاور الصوتي، وتأثير الأصوات بعضها في بعض، والإبدال في العربية على ضربين منه ما هو مُطَرَّدٌ وله قياس معلوم⁽³¹⁾، ومنه ما هو غير مطرد، موقوف على السماع، ولعل الغاية من الإبدال هي التخفيف.

ومما وجهه ابن مالك من أحاديث على "الإبدال" قول أبي جهل لصفوان: « **مَتَى يَرَاكَ النَّاسُ قَدْ تَخَلَّفْتَ، وَأَنْتَ سَيِّدُ هَذَا الْوَادِي تَخَلَّفُوا مَعَكَ** »⁽³²⁾. حيث تضمن هذا الحديث ثبوت ألف "يراك" بعد متى الشرطية، وكان حقها أن تحذف فيقال: "متى يَرَكْ"؛ لأن متى أداة شرط جازمة لفعلين، والقياس حذف ألف يراك علامة لجزم الفعل المعتل الآخر، ومن أوجه تخريجه لها: أن يكون: يَرَا مضارع رَاءَ بمعنى: رأى كقول الشاعر [بحر الطويل]:

إِذَا رَأَيْتِي أَبْدَى بِشَاشَةٍ وَأَصِلِ ... وَيَأْلَفُ شَنَايِي إِذَا كُنْتُ غَائِبًا

ثم أبدلت همزته ألفاً فصار: يَرَا، فثبتت في موضع الجزم كما تثبت الهمزة التي هي بدل منها⁽³³⁾. وللتوضيح نقول: إذا حمل "رأى" على "راء" سَيَكُونُ مضارعه يَرَاوُكْ، وإذا جزم قيل: متى يَرَعُكَ بحذف الألف، ثم تبدل الهمزة ألفاً، فتصير: متى يَرَاكَ.

ومما وجه على الإبدال قول عمر - رضي الله عنه - : « **وَاعَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ** »⁽³⁴⁾ دون تنوين: "عجباً". قال ابن مالك: فواعجباً إذا لم تنون فالأصل فيه: واعجبي، فأبدلت الكسرة [كسرة الباء] فتحة، والياء ألفاً فصارت "واعجباً" كما فعل في: "يا أسفًا"، و"ياحسرتا"⁽³⁵⁾ وأصلها: يا أسفي، ويا حسرتي.

2- علة كثرة الاستعمال: يعتمد على علة كثرة الاستعمال في توجيه «التغييرات التي تحدث في الكلمة، أو التركيب الذي يشيع استعماله عند العرب»⁽³⁶⁾.

وكثيرا ما تقترن علة كثرة الاستعمال بعلة التخفيف؛ ذلك أن ما يكثر استعماله يكون أحوج إلى التخفيف، ولتلازم هاتين العلتين كثيرا عدّهما بعض النحاة علة واحدة بمصطلحين متباينين⁽³⁷⁾.

إلا أن الراجح أن كثرة الاستعمال نعدها مسوِّغا للتخفيف، لا مرادفاً له. فكثرة الاستعمال « تكاد تكون المقياس الأغلب الذي عليه التعليل في كثير من الظواهر، وبخاصة في ظواهر التخفيف والحذف والاستغناء والترخيم، وغيرها»⁽³⁸⁾.

ومما وُجّه من أحاديث وفق هذه العلة، ما جاء في تعليل قول الرسول (صلى الله عليه وسلم) « وَيَلْمُهُ مِسْعَرُ حَرْبٍ »⁽³⁹⁾. فالأصل أن يقال : وَيْ لِمُّهُ، فحذفت الهمزة تخفيفاً لأنه كلام كثر استعماله وجرى مجرى المثل⁽⁴⁰⁾. ثم نقلت حركته إلى اللام دليلاً على حذفها، ووصلت بـ : وَيْ نطقاً، وأجريت في الخط مجرى النطق.

ومثله قول أم حارثة للرسول (صلى الله عليه وسلم): « فَإِنْ يَكُ فِي الْجَنَّةِ أَصْبِرُ وَأَحْتَسِبُ، وَإِنْ تَكُنُ الْأُخْرَى تُرَى مَا أَصْنَعُ »⁽⁴¹⁾، فالأصل في "يَكُ" : يكون، ثم جزم فصار "يَكُنْ"، ثم حذفت نونه لكثرة الاستعمال فصار "يَكُ"⁽⁴²⁾.

3- علة المشاكلة: وهي من العلل التي تطرد في كلام العرب، وتكثر في استعمالاتهم⁽⁴³⁾، ولما كان التشاكل يحدث من أثر الجوار عدّه بعضهم مظهراً من مظاهر علة الجوار لا علة مستقلة⁽⁴⁴⁾. والحق أن بينهما من الترابط ما

جعل التفريق بينهما عسيراً. واختيارنا لمصطلح "المشاكله" لأنه الوارد في استخدام ابن مالك؛ حيث قال: « إن سبب العدول عن الظاهر هو تحقيق التشاكل للمتجاوزين »⁽⁴⁵⁾.

ومما وجّه وفق علة التشاكل قوله (صلى الله عليه وسلم): « لا دريت، ولا تليت »⁽⁴⁶⁾ فالقياس أن يقال: تلوت⁽⁴⁷⁾، لأن الألف منقلبة في ماضيه "تلا" عن واو، يقال تلا، يتلو، وإنما قلبت الواو ياء في الحديث لمشاكله ياء دريت.

ومثله قول: « أخذهُ ما قَدَمَ، وما حَدَثَ »⁽⁴⁸⁾، والأصل: حَدَثَ⁽⁴⁹⁾ فأبدلت حركة عين الفعل -التي هي فتحة- ضمةً لتشاكل حركة عين الفعل "قَدَمَ" وهي الضمة.

4- علة الإتياع: والإتياع علة ناتجة عن التجاور كذلك، تنشأ من تأثير الأصوات بعضها في بعض بإجرائها مجرى ما يجاورها، ومن صور هذه العلة ما جاء في توجيه قوله (صلى الله عليه وسلم) كذلك: « وَيُؤَمُّه مِسْعَرِ حَرْبٍ »⁽⁵⁰⁾.

قال ابن مالك: والوجه الآخر في ضمّ اللام [وهي حرف جر أصل حركتها كسرة] أن يكون ضمّ إتياعاً للهمزة، كما كسرت الهمزة إتياعاً للام في قراءة: ﴿فَلِيَامِهِ الثُّلُثُ﴾ [النساء/11].

أي إن الأصل أن يقال: وي لأمّه، ثم ضمت اللام إتياعاً لحركة الهمزة، فصارت: وي لأمّه، ثم حذفت الهمزة، وبقي تابع حركتها على ما كان عليه، و"وي" من أسماء الأفعال بمعنى التعجب، واللام متعلقة به⁽⁵¹⁾.

5- **علة الإشباع** : ويعني الإشباعُ مَدَّ الصوت من جنس الحركة، فَمَدُّ الفتحة يولِّد ألفاً، ومَدَّ الضمة يولِّد واواً، ومَدَّ الكسرة يولِّد ياءً.

وممَّا وجه من أحاديث على "الإشباع" ما جاء في قول أبي جهل : « **مَتَى يَرَاكَ النَّاسُ...»**(52). والإشكال في هذا الحديث أن "متى" شرطية جازمة، إلا أن يَرَاكَ ثبتت فيه الألف، والأصل أن تحذف علامة للجزم، والوجه في ثبوتها أن تكون الألف متولدة عن إشباع فتحة الراء بعد سقوط الألف الأصلية جَزْماً.(53)

وذكر ابن مالك أن إشباع الحركات الثلاث، وتوليد الأحرف الثلاثة بعدها لغة معروفة؛ فقد حكى الفراء عن بعض العرب قولها: «**أَكَلْتُ لَحْمًا شَاةً**»، يريد لحمَ شاةٍ، فأشبع فتحة الميم، وتولدت الألف.(54)

6- توجيه بعض الأحاديث على لغة ربعة عند الوقف:

تتباين اللهجات العربية القديمة فيما بينها تبايناً ملحوظاً، ولاسيما في المستوى الصوتي؛ فقد حفظت كتب فقه اللغة ظواهر لهجية اشتهرت بها بعض القبائل العربية، من مثل الكشكشة، والكسكسة، والفحفة، والعجرفية، والطمطمانية، ولغات أخرى غير منسوبة(55).

ولما كان الرسول (صلى الله عليه وسلم) عربياً، ومبعوثاً إلى قبائل العرب أولاً؛ فقد أثر عنه بعض الأحاديث، وعن بعض الصحابة جاءت على لهجات بعض العرب غير اللهجية القرشية، مثل الحديث الذي ترويه كتب النحو وهو قوله: « **لَيْسَ مِنْ أَمْبَرٍ أَمْصُومٌ فِي أَمْسَفَرٍ** » وقد جاء على الطمطمانية وهي لغة حمير؛ تبدل الألف في "أل" التعريف ميماً، ولو جاء على اللغة المشهورة ل قيل « **ليس من البرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ** ». كما روي عنه أنه كان يخاطب بعض العرب بلغاتهم. ومن ثمَّ فمن جميل الفعل أن وجَّه ابن

مالك بعض الأحاديث التي بدا فيها إشكال، وخرَّجها على لغات بعض القبائل ولاسيما لغة ربيعة، وتميم، ومن ذلك:

(أ) توجيه قول عائشة - رضي الله عنها- في باب المحصب: «إِنَّمَا كَانَ مَنَزَلٌ يَنْزِلُ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) تَعْنِي الْمَحْصَبَ»⁽⁵⁶⁾ من دون تنوين منزل.

قال ابن مالك: « والوجه فيه أن يكون منزل منصوباً في اللفظ إلا أنه يكتب بلا ألف على لغة ربيعة، فإنهم يقفون على المنصوب المنون بالسكون، وحذف التنوين، واستغنى عنها في الخط، لأنها على لغتهم ساقطة وقفاً ووصلاً»⁽⁵⁷⁾.

(ب) جاء في الحديث أن بعض الصحابة سئل: « كَمْ اعْتَمَرَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم)؟ » فقال: «أربع»⁽⁵⁸⁾، كذا في بعض النسخ برفع أربع وفي بعضها بالنصب.

والوجه في كونه منصوباً غير منون أن يكون كتب على لغة ربيعة، وهو في اللفظ منصوب⁽⁵⁹⁾؛ ذلك أنهم يقفون على المنصوب المنون بالسكون. (جـ) ومنها قول أبي برزة - رضي الله عنه-: « غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) سِتَّ غَزَوَاتٍ أَوْ سَبْعَ غَزَوَاتٍ، أَوْ ثَمَانِيَّ »⁽⁶⁰⁾.

قال ابن مالك: وفي ترك تنوين " ثَمَانِيَّ " أوجه منها: أن يكون في اللفظ "ثمانياً" بالنصب والتنوين إلا أنه كتب على اللغة الربيعية؛ فإنهم يقفون على المنون المنصوب بالسكون، فلا يحتاج الكاتب على لغتهم إلى ألف لأن من أثبتتها في الكتابة لم يُرَاعَ إلا جانب الوقف فإذا كان يحذفها في الوقف كما يحذفها في الوصل لزمه أن يحذفها خطأ⁽⁶¹⁾.

7- التوجيه على تسكين عين الكلمة على لغة تميم : جاء في الحديث قول النبي (صلى الله عليه وسلم): « فَقَالَ الذَّنْبُ: هَذَا اسْتَفْذَتْهَا مِنِّي، فَمَنْ لَهَا يَوْمَ السَّبْعِ يَوْمَ لَارَاعٍ لَهَا غَيْرِي؟ »⁽⁶²⁾.

والأصل في قوله : "يوم السَّبْع" "يوم السَّبْع" بضم الباء، فسكنها على لغة تميم فإنهم يسكنون العين المضمومة في الأسماء، والأفعال، وكذلك يفعلون بالعين المكسورة، فينقلون في : نَمِر، وإِبل : نَمْرٌ، وإِبلٌ⁽⁶³⁾.

كان هذا عرضاً لصور التوجيه الصوتي التي خرّج عليها ابن مالك كثيراً من الأحاديث المشككة في صحيح البخاري؛ حيث التمس لها أوجهاً من العلل بعضها مطرد، وبعضها غير مطرد، ولكن عدم الاطراد لا ينافي الصواب فالمهم أنه لم يرمها قطّ باللحن، وإنما حملها على الأوجه العربية المحتملة والمقبولة. وذلك ما ينبغي أن يكون في التعامل مع الأحاديث النبوية. فليست مخالفتها للمشهور من الأحكام النحوية والصرفية مدعاة لتترك الاستشهاد بها، أو تخطتها، بل إنّ فيها من الأحكام ما لم تدركه عقول النحاة الذين أهملوها، وكان لابن مالك الفضل في إعادة الاعتبار للحديث باتخاذ أصلاً بنى عليه عديد الأحكام النحوية، واتخذ مصدرراً في النحو كما هو مصدر في الفقه الإسلامي.

الهوامش:

(1) محمد محمده : مختصر علم أصول الفقه الإسلامي، شركة الشهاب، الجزائر، ط4،

1999: ص: 19.

(2) ابن الصَّلَّاح : مقدمة ابن الصَّلَّاح في علوم الحديث، (د، تح)، دار الفكر، بيروت،

لبنان، ط2002، ص: 171.

- (3) ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث، والأثر، اعتنى به : رائد بن صبري بن أبي علفة، بيت الأفكار الدولية، الأردن، ط 2002، ص: 14، 15 [مقدمة المؤلف].
- (4) ينظر : أشرف أحمد حافظ : الاستشهاد بالحديث في المعاجم العربية، دار المعرفة الجامعية، بيروت، لبنان، ط4، 1982، ص: 303.
- (5) ينظر : محمد عجاج الخطيب: أصول الحديث: علومه ومصطلحه ، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2003، ص:181
- (6) ينظر: مر.ن، ص.ن.
- (7) ينظر : عبد الله بن حمد المنصور: مشكل القرآن الكريم، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، 1428هـ، ص: 53.
- (8) محمد إبراهيم عبد الرحمان: دراسة في علوم الحديث، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، ط2005، ص: 279، 280.
- (9) ينظر: ابن قتيبة : تأويل مختلف الحديث، تح: سعيد محمد النساري، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط2006، ص: 421، 422.
- (10) ينظر: مص.ن، ص.ن.
- (11) ينظر: مص.ن، ص.ن.
- (12) العكبري : إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، تح : عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ط1، 1999، ص: 13 [مقدمة المؤلف]
- (13) ابن مالك : شواهد التوضيح، والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د، ط)، (د، ت)، ص: 219.
- (14) ينظر مثلا : مص.ن، ص: 98، 65، 19، 44.
- (15) ينظر: جلال شمس الدين : التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين "دراسة إبستمولوجية"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، (د.ت)، ص : 87.
- (16) الأصول: "دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب"، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1991، ص: 205.
- (17) ينظر: جلال شمس الدين : التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين "دراسة إبستمولوجية"، ص: 81.

- (18) ينظر: حسام أحمد قاسم : الأسس المنهجية للنحو العربي: «دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم»، دار الآفاق العربية، مصر، ط1، 2000، ص: 376.
- (19) ينظر: مر. ن، ص. ن.
- (20) البخاري: صحيح البخاري، عناية وضبط: أحمد جاد، دار الغد الجديد، المنصورة، مصر، ط1، 2002، كتاب المظالم، باب قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه، ح 2461، ص: 446.
- (21) ينظر: ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح، ص: 171.
- (22) مص.ن، ص : 173.
- (23) مص.ن، ص.ن.
- (24) مص.ن، ص : 171.
- (25) مص.ن، ص.ن.
- (26) مص.ن، ص : 173.
- (27) صحيح البخاري: كتاب الصلاة، باب بنيان المسجد، ح: 446، ص: 96.
- (28) ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح، ص: 201.
- (29) صحيح البخاري: كتاب الصلاة، باب الصلاة على الحصير، ح: 380، ص: 85.
- (30) ينظر: ابن مالك : شواهد التوضيح والتصحيح، ص : 187.
- (31) ينظر: تمام حسان : اللغة العربية : معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط 2001، ص: 275، 276.
- (32) صحيح البخاري : كتاب المغازي، باب ذكر النبي (ص) من يقتل ببدر، ح : 3950، ص: 372.
- (33) ينظر: ابن مالك : شواهد التوضيح والتصحيح، ص : 17، 18.
- (34) صحيح البخاري : كتاب المظالم والغضب ، باب الغرفة، والعلية المشرفة، ح: 76، وشواهد التوضيح والتصحيح، ص: 210 .
- (35) ينظر : ابن مالك : شواهد التوضيح والتصحيح، ص : 212.
- (36) حسام أحمد قاسم : الأسس المنهجية للنحو العربي، ص: 385.
- (37) ينظر : جلال شمس الدين : التعليل اللغوي عند الكوفيين، ص : 81.

- (38) عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث "بحث في المنهج"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1986، ص: 82.
- (39) صحيح البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد، ح: 2731، ص: 503.
- (40) ينظر: ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح، ص: 157.
- (41) صحيح البخاري: كتاب المغازي، باب فضل من شهد بدرًا، ح: 3982، ص: 737.
- (42) ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح، ص: 175.
- (43) ينظر: السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1998، ص: 82.
- (44) ينظر: حسام أحمد قاسم: الأسس المنهجية للنحو العربي، ص: 390.
- (45) ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح، ص: 75.
- (46) صحيح البخاري: كتاب الجنائز، باب الميت يسمع خفق النعال، ح: 1338، ص: 246.
- (47) ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح، ص: 75.
- (48) ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح، ص: 75.
- (49) مص.ن، ص.ن.
- (50) صحيح البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب، ح: 2731، ص: 503.
- (51) ينظر: ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح، ص: 157.
- (52) صحيح البخاري: كتاب المغازي، باب ذكر النبي (ص) من يقتل بيدر، ح: 3950، ص: 372.
- (53) ينظر: ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح، ص: 22.
- (54) ينظر: ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح، ص: 22.
- (55) ينظر: ابن فارس: الصحابي في فقه اللغة، وسنن العرب في كلامها، تح: عمر فاروق الطَّبَّاع، دار المعارف، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ص: 29-32.
- (56) صحيح البخاري: كتاب الحج، باب كم المحصب، ح: 1765، ص: 321.

- (57) ينظر : ابن مالك : شواهد التوضيح والتصحيح ، ص : 37.
- (58) صحيح البخاري : كتاب العمرة، باب كم اعتمر النبي (ص)، ح : 1775، ص: 323 .
- (59) ينظر : ابن مالك : شواهد التوضيح والتصحيح ، ص: 39.
- (60) صحيح البخاري: كتاب العمل في الصلاة، باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة، ح: 1211، ص: 224.
- (61) ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح، ص: 49.
- (62) صحيح البخاري: كتاب الأنبياء، باب حدثنا أبو البيان، ح: 1161، و: شواهد التوضيح، والتصحيح، ص: 210.
- (63) ينظر: ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح، ص: 210.